المركز الوطني للتنافسية
NATIONAL COMPETITIVENESS CENTER
تيسير | TAYSEER

تقرير مُلخّص عن أهم المرئيات والملحوظات الواردة حول مشروع (سياسة حوافز العمل الحر).

جميع الحقوق محفوظة للمركز الوطني للتنافسية ©2020

نُبذة عامة:

مقدمة

إنفاذًا لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٦) وتاريخ ١٤٤١/٠٧/١٥هـ، والذي نصّ في البند (خامسًـا) على الآتي: تعديل البند (ثالثًا) من قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٣٠هـ، ليُصبح بالنص الآتي: "على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي – مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه – أن تنشره على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات على المنصة. وللجهة تقدير نشر المقترحات ذات الصلة بالشؤون الأخرى وملخصاً للمرئيات والملحوظات التي أبديت في شأنها".

معلومات عن المشروع

- **اسم المشروع:** سياسة حوافز العمل الحر.
- **الهدف من المشروع:** يهدف المشروع إلى وضع الضوابط الخاصة بتطبيق نظام الحوافز الخاص بدعم ممارسي نشاط العمل الحر وذلك من خلال تنظيم آلية الاستفادة من هذه الحوافز لعملاء البنك والحاصلين على منتجات وبرامج العمل الحر وذلك وفق ضوابط واشتراطات وسياسات تنظم عملية تحفيز المواطنين.
- **نوع المشروع:** سياسة جديدة.
- **الجهة المسؤولة:** بنك التنمية الاجتماعية.
- **الجهات المشاركة:** لا يوجد.
- **القطاع المستفيد أو المُستهدف من المشروع:**.
- **القطاعات التي قد تتأثر من هذا المشروع:** القطاع الاجتماعي – الاقتصادي)، الخدمات المشتركة.
- **مدة الاستطلاع:** (٩٠ يومًا).

مُلخّص عن نتائج الاستطلاع:

الوسائل المُستخدمة لنشر المشروع

تستخدم الجهات الحكومية العديد من الوسائل لاستطلاع مرئيات العموم حول مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، ومن ذلك:

- المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع).
- ورش عمل – لقاءات مع مختصين.
- منصات التواصل الاجتماعي.
- الأنظمة الإلكترونية.
- رسائل SMS.

بيان عن المرئيات والملحوظات

- **عدد المشاركين في الاستطلاع من كافّة الوسائل المستخدمة للنشر:** (14).
- **الجهات الحكومية المشاركة بإبداء مرئياتها حول المشروع** (لا يوجد).
- **مجموع المرئيات الواردة على المشروع من جميع المشاركين:** (14).
- **نوع المرئيات الواردة** (عامة).

المُخرجات النهائية:

الإجراءات التي تم اتخاذها

- تمت الاستفادة من المرئيات الواردة بشكل عام وهي ملاحظات لا تتطلب تعديلًا في السياسة حيث إن بعضها عامة وبعضها خارج نطاق السياسة.
- لم تتضمن المرئيات أي ملاحظات جوهرية وسيتم استكمال الإجراءات النظامية لاعتماد وتطبيق السياسة في البنك.

ملحق المرئيات:

#	جدول معالجة المرئيات والملحوظات لكامل المشروع			
	المادة	المرئيات / الملحوظات	رأي الجهة الطارحة للمشروع	الإجراء المتخذ
١	تعليق على مشروع السياسة	أدرك تماما انكم اهل الاختصاص في هذا المدار وبالتأكيد اعرف بما هوا انفع به. لكني حرصت على ان اسهم بمشاركتكم شيء قد يكون ملهما في وضع هذه السياسة، اذكركم فقط بالنموذج الذي قام به السيد محمد يونس https://en.wikipedia.org/wiki/Muhammad_Yunus الذي حاز على جائزة نوبل منذ زمن طويل بسبب اثبات ان نهج الإقراض للمبالغ الصغيرة جدا (متناهية الصغر) بدون ضمانات ولا كفالات ولا غيره كان لها الوقع الإيجابي الأكبر في تحسين ووازدهار الاقتصاد أينما تم تطبيقه، و اثبت أيضا ان وقعه ينتشر على نطاق سريع وواسع بين الأقاليم ويساعد بشكل ملحوظ في رفع المستوى المعيشي لعدد كبير من أصحاب الاعمال والحرف البسيطة المستقلة والاسر المنتجة. وتأكيده ان نسب من قاموا بالالتزام بالسداد لتلك الديون كانت مبهرة وتضاهي نسب من قاموا بالسداد لتلك الديون التي اتخذت بضمانات، بل تفوقها أيضا كما ذكر صاحب النموذج الاقراضي محمد يونس في أحد المقاطع المصورة له. أرى ان ذلك علينا أيسر ان رغبنا تطبيقه بما يتناسب لنا اليوم في المملكة وبكل ما نمتلك	يتفهم بنك التنمية الاجتماعية مدى البعد الاجتماعي والاقتصادي لكافة مستفيدي ومواطني هذا البلد الكريم، وإشارة إلى مقترحكم بشأن دراسة المنهجية المقترحة من قبلكم، سيتم النظر فيها، مع العلم أن البنك يقوم بالعديد من المبادرات ومن الأدوار الاجتماعية الهامة بهذا الشأن، وسوف نقوم بإكمال اللازم بهذا الشأن.	للدراسة من قبل الإدارة المعنية في البنك.

		من موارد ومقدرة مالية وطموح جامح ونسبة سكانية معتدلة ضامنة لعدد طلبات معقول من المستفيدين للقروض الصغيرة تلك، والمقدرة التامة اليوم لنا في المتابعة المستمرة لتلك الفئات والمر اقبة والتحليل لمسيرتهم ولتذكيرهم بسداد الالتزامات المالية التي عليهم من خلال الأدوات الرقمية. حتى انه بالإمكان إضافة طرق بديلة من قبل الصندوق لهم للإيفاء بالسداد، على سبيل المثال، من خلال ساعات عمل (شبه تطوعية) إن جاز التعبير. موفقين ان شاء الله		
٢	تعليق على مشروع السياسة	لابد من وضع برامج تواكب مخرجات العمل الحربالإضافة إلى تذليل العقبات لتكون بداية محفزة للمستفيد وليس مجرد اصدار الرخص ليكون التركيز على الكم ويتم تهميش الكيف	البرامج والمنتجات المقدمة من قبل البنك تعد من البرامج المبتكرة والتي تو ائم مع العديد من الدراسات الدولية وتو اكب احتياجات ممارسي العمل الحر في المملكة، وبالنسبة ما يتعلق بإصدار الرخص فيرغب البنك في إفادتكم بأن الرخص من اختصاص منصة العمل الحر التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وهي المختصة بهذا الشأن، وبالرجوع لمضمون السياسة هي عبارة عن سياسة تنظيمية تسعى لحوكمة وتحديد الضو ابط المتعلقة	لا يتطلب اجراء

			بتحفيز ممارسي العمل الحر مستحقي الدعم من قبل البنك.	
٣	تعليق على مشروع السياسة	المادة الأولى الغرض من السياسة الملاحظة/ المرئية: نرى أنه من المناسب أن يتم ذكر بنك التنمية الاجتماعية بدلا من ' البنك' فقط. المادة الثانية التعريفات: الملاحظة/ المرئية: الفقرة الأولى في تعريف العمل الحر. المقترح: نرى من الأفضل تحديد الإعمال التي ذكرتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. المادة الثانية التعريفات: الملاحظة/ المرئية: الفقرة الثانية في تعريف نظام الحو افز: تم أضافة بعض الإضافات في التعريف: نظام مُخصص لدعم ممارسي نشاط العمل الحُرّ من بنك التنمية الاجتماعية يَعمل على دعم وتطوير العمل الحر وتَحْفيزَهُمْ وتشجيعهم للاستمرارية في الأنشطة والأعمال الحُرّة. نرى أنه من الأفضل أن يكون الدعم لكل عمل حر مختلف والاشتراطات مختلفة فالمشاريع الصغيرة يكون دعمها مبلغ شهري لمدة على سبيل المثال ١٢ شهراً، وأن يتم دعمهم بتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية والتعاون مع منصة هدف.	المادة الأولى: سيتم تعديله في مسودة مشروع السياسة. المادة الثانية: العمل الحر مرتبط بالتراخيص الصادرة والمعتمدة من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وحصرها قد يؤثر في مجريات السياسة أثناء استحداث أي نشاط مستقبلاً. الملاحظة العامة: وأما ما يتعلق بجزئية دعم ممارسي العمل الحر، فقد قام بنك التنمية الاجتماعية بإصدار حقبة من المنتجات المالية والغير مالية لدعم ممارسي العمل الحر، ومن ضمنها حسب ما تم اقتراحه	سيتم أخذ المرئيات التي تطلب لعكس أو دراسة للنظر في تطبيقها على مشروع السياسة.

			في المرئية المدونة بما يتعلق بدعم ١٢ شهر، وتتمثل في منتج التمويل الموسمي المستهدف، بالإضافة إلى خدمات ما بعد البيع لمنتجات العمل لحر، وتمكينهم من فتح حسابات بنكية متخصصة مجال العمل حسب نوع وثيقة العمل الحر، بالإضافة حصول المواطن على وثيقة العمل الحر، سوف تتيح للمواطن من "اختيارية" التسجيل في "GOSI" التأمينات الاجتماعية، للاستفادة من الخدمات التقاعدية.	
٤	تعليق على مشروع السياسة	اتاحة ذلك للموظف الحكومي المدني حيث انه لا يوجد للموظف الحكومي اي وسيلة دخل اخرى قانونية يستطيع ممارستها	منتجات العمل الحروالافراد الاجتماعية والمشاريع لم تشترط على المنتجات التمويلية " فئة محددة" ومن الممكن الاستفادة من منتجات البنك	لا يتطلب اجراء
٥	تعليق على مشروع السياسة	المرئيات: عدم وجود ملحوظات.	لا يوجد رد، وشكراً على التعليق.	لا يتطلب اجراء
٦	تعليق على مشروع السياسة	منصة الحو افز: من المناسب إضافة تعريف 'البنك' حيث إن العبارة قد تفهم بأنها البنوك التجارية.	سيتم إحالته النظر في ذلك.	سيتم إحالته للدراسة

٧	تعليق على مشروع السياسة	اولا. يعتمد نظام الحو افز على احتياج تطوير القطاع العام والخاص. ثانيا. توزيع الحو افز على تطوير البنية التحتية للصناعة وتغيير الأعمال الحرة من التجارة البسيطة الي التصنيع والتصدير. ثالثا. الحو افز تعتمد على التوظيف المواطنين رابعا. وتعتمد زيادة الحو افز على الأعمال الحرة التي تعتمد على نقل تكنولوجيا او تقنية او شراكات تعتمد على ذلك. وتكون رصد أداء من إدارة البنك او ادارة القطاع لكي يستوفي المتطلبات للتطوير البنية التحتية شكرا.	ما يتعلق باولا: نود إيضاح الاحتياج فيرى البنك وجود برنامج للحو افز لدعم ممارسي العمل الحر، وتوفير الوفورات المالية والغير مالية للتمكن من توفير بيئة عمل مناسبة وتحقيق استدامة أعمالهم. ثانياً: نود توضيح الهدف من دعم ممارسي العمل الحر، ومدى ارتباطها بالبنية التحتية لاختصاصات ونشاطات العمل الحر، مما تسهم هذه الفئة من النشاطات في المساهمة في استقلالية الافراد ورفع مستوى الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وذلك لتجسير ممارسي العمل الحر من تقديم الاعمال والخدمات بشكل مبسط إلى أن يتمكن من التوسع في نشاط أعماله.	لا يتطلب عمل اجراء

			ثالثاً: الحوافز المستهدفة للبنك وحسب اختصاصه وفي مجال أعماله، هي دعم وتحفيز المواطنين بمبالغ ماليه أو حوافز غير مالية من خلال تقديم الحوافز العينية او المالية. رابعاً: المرئيات جيدة ومناسبة وهذا هو القائم حالياً لدى البنك، والجدير بذكره بأن البنك قائم على الشق التقني لتقصي أثر ممارسي العمل الحر من خلال منصات وجهات حكومية تتيح للبنك قراءة البيانات وفق قواعد مشاركة بيانات و اتفاقيات تحوكم العلاقة للتمكن من قراءة المعلومات.	
٨	تعليق على مشروع السياسة	السلام عليكم يوجد مشكله لدى البنك بكثرة الطلبات والاوراق وتعقيد بعض الاجراءات للحصول على قرض العمل الحر بينما لو تمت بسهوله وفق الحكومة الإلكترونية لكان أفضل وأسهل للمواطنين وللبنك وتقبلوا تحياتي	البنك يعمل بوتيرة دائمة لتحقيق مستهدفات "التحول الرقمي" للجهات الحكومية والتي على أثرها تم إتاحة التقديم لكافة مستفيدي البنك لمنتجات العمل الحر والافراد بشكل تقني من	لا يتطلب عمل اجراء

			خلال موقع البنك، وهذا ما يطمح له بنك التنمية الاجتماعية رضاء المواطنين والمستفيدين من خدماته.	
٩	تعليق على مشروع السياسة	في حال عدم وجود رصد للأداء لابد من توثيق الدور الحيوي حيث يتم العمل، ولكن تنسب إلى الغير	سيتم دراسة المقترح لمعرفة مدى إمكانية التطبيق.	سيتم إحالة المقترح للإدارة المعنية في البنك للدراسة للسياسة
١٠	تعليق على مشروع السياسة	الى الآن لم يتم العمل وفق اللوائح للعمل الحر حيث يفتقر لمقومات الدعم بالإضافة لعدم وجود مرجعية للرفع بمعوقات تواجه الممارس حيث إن بعض الجهات لا تعترف بها.	البنك حالياً يدعم ويحفز ممارسي العمل الحر بشكل تقني على صورة حوافز مالية لقاء منجزاتهم السنوية المرصودة في أنظمة البنك، ونظراً لكبر شريحة ممارسي العمل الحر وللهدف من استدامة حوافز ممارسي العمل الحر في البنك، تطلب من الإدارة المالكة للخدمة/البرنامج وضع إطار عام لحوكمة آليات تحفيز المواطنين وفق أفضل الممارسات الدولية والمحلية المطبقة.	لا يتطلب عمل اجراء
١١	تعليق على مشروع السياسة	أقترح وضع تطبيق للهذي المنصة منصة استطلاع نسأل الله أن يوفق القائمين عليها حتى نصل للأعلى شريحة من الخبراء والمثقفين لأن المستخدمين أغلب الأغلب يستخدمون الهاتف	مقترح موجه إلى: منصة استطلاع	لا يتطلب عمل اجراء
١٢	تعليق على مشروع السياسة	الحوافز جدا مهمه للعميل والأهم من ذلك اختيار الحوافز التي تلامس احتياجاته حتى تؤدي الغرض الذي انشأت له. وبما	- الهدف الأصيل من إنشاء هذه السياسة ونشرها هو	

		أن الربط والتكاملية مع التطبيقات والجهات ذات العلاقة لابد من استحداث الحوافز الثابتة وبمستويات مختلفة ومبالغ مختلفة ٧,١,١ تصنيف الحوافز الربط مع برنامج هدف وصرف راتب شهري حسب تقدير اتكم التي يستفيد من خلاله العميل ربط العميل مع التأمينات الاجتماعية التي تؤهل للعميل الحصول على كافة المميزات التي يستفيد منها مثله مثل الموظفين ٧,٢,٥ وضع خيار الصرف للعميل وتحديد وجهة الصرف نقدي سداد أقساط وغيرها حتى يكون الحافز في محله ويكون الصرف شهري في نهاية الأمر هدف بنك التنمية هو تنمية المجتمع ولابد النظر في أسباب تعثر العملاء او عدم تحقيقه للأهداف التي وضعة البرامج له ولابد التكامل مع الجهات الحكومية الخاصة بدعم التوطين وهدف حتى يحصل على أكبر قدر الحوافز مع كافة القطاعات مما يساهم في استمرار العمل الحر	لتحقيق تطلعات ومتطلبات المستفيدين. - واما ما يتعلق بالربط مع هدف والدعم الشهري المقدم من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية، نود الإيضاح بأنه يوجد تنسيق مسبق مع صندوق هدف ومنصة العمل الحر لدعم ممارسي العمل الحر و إيجاد أفضل البدائل وتقديم الدعم المشترك من قبل الجهات ذات الاختصاص. - خيارات الصرف لدى البنك محددة وميسرة وتسهم في تقليل الالتزام المالي على العميل، أما ما يتعلق بالصرف الشهري للحوافز، فقد يكون من الجيد تحديد مدد محددة لوجود اعتبارات تشغيلية ومالية يتطلب الالتزام والتقيد بها لتحقيق	لا يتطلب عمل اجراء

			الغاية المثلى من صرف الحافز،	
١٣	تعليق على مشروع السياسة	1_يفضل تعريف مصطلح (العمل الحر) إلى مزيد من التوضيح ،ويما يتفق مع اهداف الحو افز. ٢_يستحسن فيما يتعلق بالبند (٥،٢،٧) اشتراط أن تكون هناك أسباب معقولة أدت إلى تعثر المستفيد، أو تأخره في السداد. ٣_يقترح أن تكون هناك لجنة فنية تبحث في ملفات المتقدمين للحصول على الحو افز. ٤_يستحسن أن تنص السياسة بشكل أكثر تفصيلا على تصنيف الحو افز و أنواعها ومجالات تطبيقها، واشتراطاتها، ومعايير استحقاقها، وضو ابطها. ٥_يظهر وجود نقص في أوراق المشروع.	١- تعريف العمل الحر مبنى على الاختصاصات والنشاطات المصرح لممارسي العمل الحر مزاولتها. ٢- العملاء المتعثرين لدى البنك يتم تطبيق الأنظمة والسياسات ذات العلاقة لتحصيل وتحديد حالة سداد العميل لدى البنك. ٣- البنك أبتكر منظومة تقنية تقوم بدراسة وتحليل بيانات العملاء من خلال الربط التقني مع الجهات ذات العلاقة والذي على أثرة نستطيع القول بأن البنك حقق ما تم الإشارة إليه في المرئية رقم ٣.	لا يتطلب عمل اجراء ما عدا المقترح رقم (٤) سيتم إحالته للإدارة المعنية.

			٤- سيتم دراسة ذلك ومدى تطبيقه.	
١٤	تعليق على مشروع السياسة	تم الاطلاع على الضوابط الخاصة بتطبيق نظام الحوافز الخاص بدعم ممارسي نشاط العمل الحروذلك من خلال تنظيم آلية الاستفادة من هذه الحوافزلعملاء البنك والحاصلين على منتجات و برامج العمل الحروذلك وتم ملاحظة التالي: ١) يحتاج إلى فهرسة للأعمال الحرة وتصنيفها ومستويات الانتاج التي تستحق الحوافز٢) من الضرورة اعداد دليل إرشادي شامل للعمل لعدم توفردليل خاص بالعمل الحر موضح به الخطوات التي يحتاجه طالب العمل الحرحيث كلمة العمل الحركلمة مطلقة مفتوحة صعب تفسيرها وتصطدم بلوائح و أنظمة الجهات الأخرى والتي تعيق تنفيذ العمل الحر ٣) عندما تحصل على وثيقة العمل الحرفقد تحتاج إلى سجل تجاري وتراخيص بلدية وصحية وبذلك انتفت وصف العمل الحرو انتقل إلى عمل مؤسسات وشركات ٤) قبل الحوافزأرى أننا نحتاج توجيه الراغبين في العمل الحروتدريبهم وتأهيلهم	إشارة لما ورد في هذه المرئية نود الإفادة بالتالي: إجابة الفقرة الأولى: البنك قام بتصنيف كافة النشاطات ووضع مستويات حسب أداء العميل والحافز المستحق. الفقرة الثانية: البنك هو جهة تمويلية لنشاطات العمل الحر المعتمدة لدى منصة العمل الحر التابعة لوزرة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. الفقرة الثالثة: لا يفرض البنك لدعم وتمويل ممارسي العمل الحروجود " سجل تجاري أو تراخيص بلدية " وهذا ما يتعلق بالشق الخاص باشتراطات تمويل البنك، أمل ما يتعلق بمفهوم العمل الحرفإنه ينتفي صفة ممارس العمل الحرفي حال تم	لا يتطلب عمل اجراء

			تأسيس سجل تجاري وفتح مقر رئيسي لنشاط المشروع. الفقرة الرابعة: يوجد العديد من المبادرات والدورات التدريبية والخدمات الغير مالية التي يقدمها البنك لتوجيه والتوعية لراغبين في بدء ممارسة العمل الحر أو القائمة أعمالهم في نشاطات العمل الحر.	

#إخلاء المسؤولية: تم إعداد تقرير ملخص المرئيات من قبل الجهة الحكومية الطارحة للمشروع، على أن المرئيات والملحوظات الواردة في التقرير لا تمثل وجهة نظر المركز الوطني للتنافسية.